الإستراتيجية البيئية السياحية في البلاد العربية -الجزائر نموذجا-

سهيلي بوبكر

مفاهيم البحث ومصطلحاته

- **البيئة: تتكون البيئة من الموارد الطبيعية اللاحيوية والحيوية كالهواء، والجووالماء والأرض وباطن الأرض والنبات والحيوان بما في التراث الوراثي، وأشكال التفاعل بين هذه الموارد، وكذا الأماكن والمناظر والمعالم الطبيعية. (القانون الجزائري رقم ٨٣-٠٣ المؤرخ في ٠٥ فبراير١٩٨٣ والمتعلق بحماية البيئة.).**
- **النظام البيئي: هومجموعة ديناميكية مشكلة من أصناف النباتات والحيوانات وأعضاء مميزة وبيئتها غير الحية، والتي حسب تفاعلها تشكل وحدة وظيفية. (القانون الجزائري رقم ٠٣ المؤرخ في ١٩ يوليو٢٠٠٣ المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة).**
- **التنوع الحيوي: يعرف المرفق العلمي لحماية الحياة البرية التنوع الحيوي بأنه: ملايين النباتات الحيوانات والكائنات الدقيقة بما فيها من جينات وراثية، والبيئات والأنظمة البيئية المتداخلة التي تشترك تلك الكائنات الحية في نسجها، في ما يعرف باسم المجال الحيوي. (خليف مصطفى غرايبة، السياحة الصحراوية،ص٢٠).**
- **التنوع البيولوجي: يقصد بالتنوع البيولوجي قابلية التغيير لدى الأجسام الحية من كل مصدر، بما في ذلك الأنظمة البيئية البرية والبحرية وغيرها من الأنظمة البيئية المائية والمركبات الايكولوجية التي تتألف منها. وهذا يشمل التنوع ضمن الأصناف وفيما بينها، وكذا تنوع النظم البيئية. (القانون الجزائري رقم ٠٣-١٠ المؤرخ في ١٩ يوليو٢٠٠٣ المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة).**

- التلوث: يعرف التلوث بأنه الوضع الناجم عن تسرب النفايات الضارة إلى الهواء والماء والتربة، بكميات تجعل من الصعب معالجتها والتخلص منها طبيعيا وتلقائيا مما يؤثر على نموالكائنات الحية وعلى قدرتها على الحياة والاستمرار بشكل طبيعي وينقسم التلوث إلى نوعين هما : التلوث المادي الملموس والتلوث المعنوي الذي لا يدرك بالحواس الخمس ولكنه شديد التدمير والتخريب وعناصر الجمال فيها.(محمد أحسن الخضري، السياحة البيئية، ص ١٦.).
- تلوث المياه: إدخال أية مادة في الوسط المائي،من شانها أن تغير الخصائص الفيزيائية والكيمائية و/ أوالبيولوجية للماء وتتسبب في مخاطر على صحة الإنسان وتضر بالحيوانات والنباتات البرية والمائية وتمس بجمال المواقع، أوتعرقل أي استعمال طبيعي آخر للمياه. (القانون الجزائري رقم ٠٣ المؤرخ في ١٩ يوليو٢٠٠٣ المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة).
- التلوث الجوي: يقصد بتلوث المحيط الجوي، حسب مفهوم هذا القانون إفراز الغازات والدخان أوجسيمات صلبة أوأكالة أوسامة أوذات الروائح في المحيط الجوي والتي من شانها أن تزعج السكان أوتعرض الضرر للصحة أوالأمن العام أوتضر بالنبات والإنتاج الفلاحي والمنتجات الفلاحية الغذائية وبالحفاظ على البنايات والآثار أوبطابع المواقع. (القانون الجزائري رقم ٨٣-٠٣ المؤرخ في ٠٥ فبراير١٩٨٣ والمتعلق بحماية البيئة).
- التلوث الصوتي (الضوضاء): تعرف الضوضاء على أنها درجة التذمر والانزعاج التي يصل إليها الفرد عند سماعه أصوات متداخلة أوعند سماعه أصوات غير مرغوب فيها. (الدكتور نبيل زعل الحوامد والدكتور موفق عدنان الحميري، الجغرافيا السياحية

في القرن الحادي والعشرين، ص ٢٤٢).

- الأوزون: يتركز معظم الأوزون على ارتفاع ٢٠-٢٥ كم فوق سطح الأرض، ويتكون من ٣ ذرات من الأكسجين، ويتحلل الأوزون في الغلاف الجوي المحتوي على الأكسجين النقي. (محسن احمد الخضيري، السياحة والبيئة، ص ٣١٧).
- النفايات: يقصد بالنفايات كل البقايا الناتجة عن عمليات الإنتاج أوالتحويل أوالاستعمال وبصفة اعم كل مادة أومنتوج وكل منقول يقوم المالك أوالحائز بالتخلص منه أوبإزالته. (حسب القانون الجزائري رقم ٠١-١٩ المؤرخ في ١٢ ديسمبر ٢٠٠١ المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها.).
- المعالجة البيئية العقلانية للنفايات: كل الإجراءات العملية التي تسمح بتثمين النفايات وتخزينها وإزالتها بطريقة تضمن حماية الصحة العمومية و/ أوالبيئة من الآثار الضارة التي قد تسببها هذه النفايات. (حسب القانون الجزائري رقم ٠١-١٩ المؤرخ في ١٢ ديسمبر ٢٠٠١ المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها.).
- الصحة العمومية: يعني مفهوم الصحة العمومية مجموع التدابير الوقائية والعلاجية والتربوية والاجتماعية، التي تستهدف المحافظة على صحة الفرد والجماعة وتحسينها. (المادة ٢٥ من القانون الجزائري رقم ٨٥-٠٥ المؤرخ في ١٦ فبراير ١٩٨٥ والمتعلق بحماية الصحة وترقيتها.).
- مكافحة الأوبئة: يعني مفهوم مكافحة الأوبئة مجموع الأعمال التي تستهدف معرفة عوامل البيئة ذات التأثير السلبي في الإنسان، قصد التقليل من هذه العوامل أوالقضاء عليها، وكذلك تحديد المقاييس الصحية التي تستهدف توفير ظروف سليمة في الحياة والعمل. (المادة ٢٦ من القانون الجزائري رقم ٨٥-٠٥ المؤرخ في ١٦ فبراير ١٩٨٥ والمتعلق بحماية الصحة وترقيتها.).
- المحميات: جرى تعريفها من قبل الاتحاد الدولي للمحافظة على الطبيعة١٩٩٦ بأنها :الأقاليم التي تحوي نظاما، أوعدد من الأنظمة البيئية التي لم تعرف التغيير بسبب الاستغلال البشري والتي بدورها تعطي فصائل النباتات والحيوانات والمواقع الجيولوجية فائدة خفية من الجانب العلمي، والتربوي والترفيهي، أوالتي توجد بها مناظر ذات قيمة جمالية كبيرة. (خليف مصطفى غرايبة، السياحة الصحراوية،ص٢٥).
- التصحر: انخفاض الطاقة الحيوية للأرض وتدهورها،مما يؤدي إلى سيادة ظروف صحراوية مشابهة للصحراء. (وجهة نظر المؤتمر الدولي للتصحر). (خليف مصطفى غرايبة، السياحة الصحراوية،ص٢٥).

الحاضرة الكبرى: التجمع الحضري الذي يشمل على الأقل ثلاثمائة ألف (٣٠٠,٠٠٠) نسمة ولها قابلية لتطوير وظائف دولية، زيادة على ووظيفتها الجهوية والوطنية. (القانون الجزائري رقم ٠١-٢٠ المؤرخ في ١٢ ديسمبر ٢٠٠١ المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة.).

- المدينة الكبيرة: تجمع حضري يشمل على الأقل مائة ألف (١٠٠,٠٠٠) نسمة.(القانون الجزائري رقم ٠١-٢٠ المؤرخ في ١٢ ديسمبر ٢٠٠١ المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة.).
- التنمية المستدامة: نمط تنمية تضمن فيه الخيارات وفرص التنمية التي تحافظ على البيئة والموارد الطبيعية والتراث الثقافي للأجيال القادمة. (القانون الجزائري رقم ٠٣-٠١ مؤرخ في ١٧ فبراير سنة ٢٠٠٣، يتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة.).
- السياحة: الأكاديمية الدولية للسياحة تعرفها بأنها: "اصطلاح يطلق على محلات الترفيه وكل ما يتعلق من أنشطة وإشباع لحاجات السائح ".(خليف مصطفى غرايبة،السياحة الصحراوية،ص١٩).
- منطقة التوسع السياحي: كل منطقة أوامتداد الإقليم يتميز بصفات أوبخصوصيات طبيعية وثقافية وبشرية وإبداعية مناسبة للسياحة، مؤهلة لإقامة أوتنمية منشأة سياحية ويمكن استغلالها في تنمية نمط أوأكثر من السياحة ذات المر دودية. (القانون الجزائري رقم ٠٣-٠٣ المؤرخ في ١٧ فبراير سنة ٢٠٠٣، يتعلق بمناطق التوسع السياحي والمواقع السياحية.).
- التهيئة السياحية :مجموعة أشغال إنجاز المنشآت القاعدية لفضاءات ومساحات موجهة لاستقبال استثمارات سياحية، تتجسد في الدراسات التي تحدد طبيعة عمليات التهيئة وطبيعة مشاريع الأنشطة للمنشآت المراد تحقيقها. (القانون الجزائري رقم ٠٣-٠١ مؤرخ في ١٧ فبراير سنة ٢٠٠٣، يتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة.).

- السياحة الصحراوية: كل إقامة سياحية في محيط صحراوي تقوم على استغلال مختلف القدرات الطبيعية والتاريخية والثقافية، مرفقة بأنشطة مرتبطة بهذا المحيط من تسلية وترفيه واستكشاف. (القانون الجزائري رقم ٠٣-٠١ مؤرخ في ١٧ فبراير سنة ٢٠٠٣، يتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة.).
- الصيد: البحث عن الحيوانات التي في البر والمسماة الطرائد وملاحقتها وإطلاق النار عليها أوالقبض عليها. (القانون الجزائري رقم ٠٤-٠٧ المؤرخ في ١٤ غشت سنة ٢٠٠٤ والمتعلق بالصيد.).
- الصيد بالرماية: يتمثل في البحث عن الطريدة وملاحقتها أوالترصد لها أوجلبها بواسطة كلب أوبدونه والتي يتم قتلها بسلاح خاص بالصيد. (القانون الجزائري رقم ٠٤-٠٧ المؤرخ في ١٤ غشت سنة ٢٠٠٤ والمتعلق بالصيد.).
- الصيد السياحي: يتمثل في ممارسة من قبل السائح الصياد ذي الجنسية الأجنبية المقيم أوغير المقيم على التراب الوطني. (القانون الجزائري رقم ٠٤-٠٧ المؤرخ في ١٤ غشت سنة ٢٠٠٤ والمتعلق بالصيد.).
- الشاطئ :شريط إقليمي للساحل الطبيعي يضم المنطقة المغطاة بأمواج البحر فهي في أعلى مستواها خلال السنة في الظروف الجوية العادية والملحقات التاخمة لها والتي تضبط حدودها بحكم موقعها وقابليتها السياحية لاستقبال بعض التهيئات، وقابليتها السياحية لاستقبال بعض التهيئات، بغرض استغلالها السياحي. (القانون الجزائري رقم ٠٣-٠٢ مؤرخ في ١٧ فبراير سنة ٢٠٠٣، يحدد القواعد العامة للاستعمال والاستغلال السياحيين للشواطئ.).
- شريط كثباني ساحلي: شريط رملي(في شكل خليج أوشرم)، يتكون من بقايا ناتجة عن تيار ساحلي، يمكن أن تنموعليه نباتات خاصة. (القانون الجزائري رقم ٠٢-٠٢ المؤرخ في ل ٠٥ فبراير ٢٠٠٢ والمتعلق بحماية الساحل وتثمينه.).
- تكون ساحلي: طبقة ترابية من أصل محدد تنموعليها مجموعة من الفصائل النباتية ذات سمات متناظرة. (القانون الجزائري رقم ٠٢-٠٢ المؤرخ في ل ٠٥ فبراير ٢٠٠٢ والمتعلق بحماية الساحل وتثمينه.).
- التراث الثقافي: يعد تراثا ثقافيا للأمة؛ في مفهوم هذا القانون، جميع الممتلكات الثقافية العقارية، والعقارات بالتخصيص، والمنقولة، الموجودة على ارض عقارات للأملاك الوطنية وفي داخلها، المملوكة لأشخاص طبيعيين أومعنويين تابعين للقانون الخاص، والموجودة كذلك في الطبقات الجوفية للمياه الداخلية والإقليمية الوطنية الموروثة عن مختلف الحضارات المتعاقبة منذ عصر ما قبل التاريخ إلي يومنا هذا. وتعد جزءا من التراث الثقافي للأمة أيضا الممتلكات الثقافية غير المادية الناتجة عن تفاعلات اجتماعية وإبداعات الأفراد والجماعات عبر العصور والتي لا تزال تعرب عن نفسها منذ الأزمنة الغابرة إلى يومنا هذا. " (القانون الجزائري رقم ٩٨-٠٤ المؤرخ في ١٥ يونيوسنة ١٩٨٩ والمتعلق بحماية التراث الثقافي.).
- الإستراتيجية: تعرف الإستراتيجية على أنها عبارة عن خطة موضوعة تحدد سياقات وسبل وسبل التصرف وهي حيلة أوخدعة تتمثل في مناورة للالتفاف حول المنافسين وهي نموذج متناغم الأجزاء من خلال السلوك للوصول إلى مركز مستقر في البيئة. (تعريف الدكتور محمد الصيرفي، مهارات التخطيط السياحي، ص ١٠٦).
- السياحة البيئية: تعرف السياحة البيئية حسب الصندوق العالمي للبيئة بأنها السفر إلى مناطق طبيعية لم يلحق بها التلوث ولم يتعرض توازنها الطبيعي إلى الخلل، وذلك للاستمتاع بمناظرها ونباتاتها وحيواناتها البرية وبحضارتها ماضيا وحاضرا، ويعتبر هذا النوع من السياحة هاما للدول النامية لكونه يمثل مصدرا للدخل إضافة إلى دوره في الحفاظ على البيئة وترسيخ ثقافة وممارسات التنمية المستدامة. (الدكتور محمد عباس إبراهيم، السياحة والموروث الحضاري، ص٩١).

مقدمة

شهد النصف الثاني من القرن العشرين تغيرات عميقة في العديد من فروع العلم لعل أكثرها شهرة، ثورة المعلومات والحسابات الالكترونية، وتطور وسائل الاتصال والتقدم الصناعي والاقتصادي وما أحدثته من مشاكل بيئية مثل تلوث الهواء والماء واستنزاف الثروات الطبيعية، وأصبحت البيئة قضية اجتماعية وسياسية رئيسية، والمحافظة عليها من الهموم

الإنسانية المعاصرة، وظلت تستأثر باهتمام المجتمعات، وهذا ما نراه في المؤتمرات والندوات وعلى الشاشات ونطالعه يوميا في الصحف والمجلات. ويكفي القول أن إحصائيات الرأي العام أشارت إلى أن القضية البيئية تحتل المرتبة الأولى من بين القضايا الأخرى.

وتزايد الاهتمام بالبيئة والمحافظة عليها تدريجيا وعلى جميع المستويات الوطنية والدولية بعد أن استشعرت الحكومات الإخطار التي تهددها نتيجة سوء تعامل الإنسان مع البيئة. وأدى هذا الاهتمام إلى عقد مؤتمر البيئة الأول في مدينة ستوكهولوم السويدية عام ١٩٢٧ حيث اعترف المؤتمر بأهمية تحديد ومعالجة المشاكل البيئية في المراحل الأولى من التخطيط وإنشاء المحميات الطبيعية للمحافظة على الموارد الطبيعية والحضارية واتخاذ الوسائل الممكنة لوضع حد للأخطاء التي تسببت في تدهور البيئة. وفي إطار هذه الإستراتيجية جاء مؤتمر مانيلا ليؤكد أن المتطلبات السياحية يجب أن تتم بدون المخاطرة بالمصالح الاقتصادية والاجتماعية للسكنات أوكذلك البيئية بما تشمله من موارد طبيعية ومواقع تاريخية وثقافية وسياحية.

وفي ضوء ذلك، بدأت تتكاثر مراكز البحوث والدراسات التي تعني بدراسات البيئة ومجالاتها، وأخذت البحوث حيزا كبيرا حول المسالة البيئية ومشاكل التلوث. وقد أفرط الكثيرون في استعمال كلمة البيئة، وتعددت وتنوعت مفاهيمها لتعدد وتنوع أشكالها ومحتوياتها، فليس هنا تعريف جامع لها، فالبيئة لفظة شائعة الاستخدام ويرتبط مدلولها بنمط العلاقة بينها وبين مستخدمها، وهي مفهوم لا يحمل مدلولا واضحا إلا إذا اتبعناه بكلمة أخرى كقولنا: البيئة الاجتماعية – البيئة الريفية - البيئة الحضارية – البيئة الصحراوية - البيئة البحرية- البيئة المناخية – البيئة الحيوانية- البيئة البشرية- البيئة الوراثية – البيئة الثقافية -البيئة السياسية – البيئة السياحية -... الخ. وعشرات الأنواع الأخرى التي تعني مجموعة علاقات النشاطات الإنسانية المتعلقة بهذه المجالات.

في هذا الإطار، سارعت عدة دول لإعطاء البينة بعدها الحقيقي من خلال خلق مؤسسات بيئية ووزارة تهتم بقضية البيئة ومجالات الحياة، وأصبحت البيئة جزءا من عمل الحكومات، ومن بين هذه الدول الجزائر،التي قامت سنة ٢٠٠٢ بإنشاء (وزارة تهيئة الإقليم والبيئة) وأوكلت لها سن القوانين والتشريعات ووضع السياسات والاستراتيجيات للحفاظ على البيئة في بلادنا وضمان وسط صحي للمواطن الجزائري.

إشكالية الدراسة ومبرراتها وأهميتها

تتميز الجزائر بمساحات شاسعة تبلغ مساحتها (٢,٣٨١,٧٤١)كم٢ وهي بذلك أكبر بلد في حوض المتوسط والأول إفريقيا. وتحتوي هذه المنطقة الطبيعية على العديد من الثروات والكائنات الحية المتنوعة من المواد الوراثية الهامة، والتي تمثل سرا من أسرار استمرارية الحياة. وعلى الرغم من هذه المساحة الواسعة للجزائر إلا أن معظم أراضيها صحراوية، حيث تصل نسبة الصحراء إلى ٩٥ في المائة من مساحة الأراضي الجزائرية، ولا تتعدى نسبة مساحة الأراضي التي تشكل بيئة ملائمة للإنتاج الزراعي والصناعي ١٢ في المائة من مساحتها الإجمالية، ويزداد الأمر سوءا إذا علمنا أن المشكلات البيئة في الجزائر كثيرة، الأمر الذي يترتب عليه اتخاذ التدابير اللازمة لصون البيئة والحفاظ عليها وإيجاد الحلول المناسبة لمعضلة البيئة في الجزائر، ومن هنا تكمن إشكالية الدراسة ومبرراتها وأهميتها، إذ ليس من المعقول أن تبقى الأزمات البيئية عالقة ومهملة وعلى المخططين وضع البيئة ضمن الخطط التنموية الشاملة.

ومن هنا تكمن أهمية هذه الدراسة، في أنها تجيب عن العديد من الأسئلة أهمها:

- ما هي السياسات والاستراتيجيات التي اتبعتها السلطات العمومية للمحافظة على البيئة وإيجاد حلول موضوعية لوضعية البيئة ومشكلاتها في الجزائر؟
- ما هي الطرق المثلى التي تم توخيها لجعل البيئة في خدمة التنمية المستدامة؟ وما هي النتائج التي تحققت؟ وكيف يمكن أن نجعل من العلاقة المميزة بين السياحة والبيئة من علاقة جدل إلى علاقة تكامل في خدمة التنمية المستدامة بالجزائر؟
- ما هي التدابير والإجراءات والتنظيمات التي اتخذت لضمان حماية البيئة وتنظيمها؟
- ما هي الوسائل المادية والإمكانيات البشرية التي يجب توفرها لترجمة هذه الإستراتيجية على أرض الواقع؟
- هل التسيير المتخذ إلى يومنا هذا، مكن من انجاز الأهداف المنتظرة من هذه

التدابير دون عراقيل؟

- ما هي أبرز النتائج والتوصيات لهذه الدراسة التي يمكن أن تساهم ولوجزئيا في إثارة موضوع البيئة في الجزائر؟

يدق الباحث في هذه الدراسة عن المشكلات البيئية في الجزائر ناقوس الخطر البيئي المحدق بالبلد، والمتمثل في الهم الكبير الذي يتسارع خطره يوما بعد يوم أمام أعين الجزائر حكومة وشعبا، وهم في غفلة عميقة عنه، هذا الهم المرعب هوالتلوث الذي يجتاح البلاد، واتساع رقعة التصحر، وتكاثر الناس في شريط عمراني وبيئي ضيق وملوث من الأرض لا تزيد المساحة فيه على ١٢ في المائة في أحسن الأحوال.

أهداف الدراسة

تشكل هذه الدراسة البسيطة دعوة إلى ضرورة تكاثف الجميع ومضاعفة المجهود وعلى المستويين الرسمي والشعبي لمواجهة الهم البيئي والتقليل من حدة المشكلات البيئية في الجزائر. كما تمتاز هذه الدراسة بعرضها التنوع الحيوي البيئي، وتنوع الموارد البيئية التي تزخر بها الجزائر، ومقومات الجذب السياحي والبيئي وتنوع أشكال السياحة البيئية والتي من الممكن استعمالها كوسيلة أوأسلوب لتحقيق المشاريع التنموية المستدامة.

تسعى هذه الدراسة المتواضعة إلى تحقيق الهدف العام التالي:

((التعرف على واقع البيئة في الجزائر وتقويمه، ووضع السياسات التي يمكن أن تساهم بتحسين هذا الواقع.)).

كما تسعى هذه الدراسة البسيطة إلى تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

- التعرف على مفهوم البيئة في اللغة العربية والإسلام.
- الاطلاع على وضعية ومشاكل البيئة في الجزائر.
- فهم السياسات والاستراتيجيات البيئية في الجزائر.
- التأكيد على دور المحميات الطبيعية في الحفاظ على البيئة في الجزائر.
- إبراز مقومات السياحة البيئية في صون وسلامة البيئة في الجزائر.
- دور التربية البيئية في الحفاظ على المحيط البيئي في الجزائر.
- محاولة إعطاء بعض التوصيات للحفاظ على البيئة في الجزائر.

لتحقيق الهدف العام، والأهداف الفرعية لهذه الدراسة، اعتمد الباحث على أساليب متعددة للوصول من خلالها إلى المعلومات الأساسية للبحث، وتتمثل هذه الأساليب في مايلي:

- الاطلاع على الدراسات البيئية وكل ما كتب عن البيئة والتلوث في الجزائر علما أن المراجع قليلة في هذا الاختصاص وتكاد تكون منعدمة.
- مراجعة مجموعة من النصوص القانونية والتشريعية الجزائرية في المجال البيئي ومجالات أخرى على صلة بالبيئة.
- الاستفادة من أعمال الندوات والمؤتمرات التي أقيمت عن البيئة في الجزائر، سواء صدرت في الصحف، أم نشرت من خلال الانترنت، والرجوع إليها من أجل الدراسة.
- تضمين الدراسة بالصور الفوتوغرافية التي من شأنها المساهمة في إثراء وتوضيح بعض المواضيع، وشملت١١ صورة.

تأتي هذه الدراسة وبمنهجية وصفية كمحاولة لوضع رؤية على واقع البيئة في الجزائر والآفاق المستقبلية للنهوض بهذا القطاع وجعله كأحد وسائل التنمية في البلاد.

١- البيئة في اللغة العربية والإسلام

كلمة البيئة ليست غربية أودخيلة على اللغة العربية أوالإسلام، فهي لغويا اسم مشتق من الفعل الماضي (باء). يقول ابن منظور في معجمه الشهير" لسان العرب " :(باء إلى الشيء يبوء بوءا)، أي رجع، وبوأ - بتضعيف الواو- أي سدد ومنه قولهم : (بوأ الرمح نحوه) أي سدده نحوه وقابله به. و(تبوأ) منزلا أي نزل وأقام. يقال في هذا الصدد: (تبوأ بيتا) أي اتخذه منزلا وإقامة. ولقد وردت في هذا الصدد كلمة البيئة في القرآن الكريم في عدة سور كريمة منها قوله تعالى:(والذين آمنوا وعملوا الصالحات لنبوئنهم من الجنة غرفا). (العنكبوت، الآية ٥٨). وقوله تعالى أيضا:(والذين تبوؤوا الدار والإيمان.)،(سورة الحشر، الآية ٩). والحديث الشريف الذي رواه مسلم، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (إن كذبا علي ليس ككذب أحد، فمن كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار).

قوله: (فليتبوأ مقعده) معناه أن ينزل منزله من النار.

ومن هذا الاستعراض اللغوي يتضح لنا أن البيئة هي : (النزول والحلول في المكان)، وهوما أوضحته الآية الكريمة ٢٤ من سورة الأعراف: (وأذكروا إذ جعلكم

خلفاء من بعد عاد وبوأكم في الأرض تتخذون من سهولها قصورا وتنحتون الجبال بيوتا).

أما البيئة في المعجم الإنجليزي (Enviroment) فهي تعني:(مجموعة الظروف والمؤثرات الخارجية التي لها تأثير في حياة الكائنات.). ويقابله ذلك في المصطلح الفرنسي (Envirement) والذي يعني نفس المعنى.

يعتبر مصطلح البيئة مصطلحا واسع المدلول يشمل كل شيء محيط بالإنسان أوالجماعة آوالدولة. ويوافق هذا التعريف الواسع كل فروع العلم الذي يهتم بالدراسات البيئية وفي مضمون أكثر تحديد، عرفت البيئة بأنها: عناصر الأرض والهواء والمياه التي يعيش عليها وبها وخلالها كافة الكائنات الحية من البشر والحيوانات الفطرية والنباتات الطبيعية، وهي عناصر أقوى لها خصائص وأحداث أثرت ولا زالت في أساليب وطرق معيشة البشر وأنشطتهم المختلفة. وقد عرفها البعض بأنها:(الإطار الذي يعيش فيه الإنسان ويحصل منه على مقومات حياته من غذاء وهواء وكساء ومأوى ويمارس فيه علاقاته على أقرانه من بني البشر.). وقد عرفها البعض الآخر بأنها: (مجموعة الظروف والعوامل الخارجية التي يعيش فيها الكائنات الحية، وتؤثر في العمليات الحيوية التي تقوم بها.))محاضرات في السياحة المتواصلة والبيئة، د. نشوى فؤاد، ص ٤...) وخلال مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة الذي انعقد في العاصمة السويدية ستوكهولم عام ١٩٧٢ تم تعريف البيئة بأنها: (رصيد الموارد المادية والاجتماعية المتاحة في وقت ما وفي مكان ما لإشباع حاجات الإنسان وتطلعاته.).) التلوث البيئي وإعاقة السياحة، د. محسن احمد الخضيري، ص ٢٣..) من الملاحظة بمكان، إن التعاريف المتاحة لمفهوم البيئة تتفق جميعها في الإطار العام ولكنها تختلف في الجزئيات وفقا لنوع الدراسة وواضعي التعريف. فهناك من ينظر إليها على أنها خزان للموارد الطبيعية والاصطناعية والبشرية، وهناك من ينظر إليها نظرة جمالية على أساس أنها مستودع للسلع الطبيعية والمنتزهات العامة، والأخر ينظر إليها من خلال تأثيرها في حياة ونموالكائنات الحية، وهناك فريق أخر ينظر إليها كمصدر للإنتاج وتلبية حاجيات البشر الاجتماعية والاقتصادية. ومن التعريفين السابقين يمكن تقسيم البيئة إلى قسمين هما:

البيئة الطبيعية أوالحيوية: وهي جملة من الموارد الطبيعية الأولية من ماء وهواء وتربة ومعادن وطاقة والتي حبا بها الله سبحانه وتعالى للإنسان ليحصل منها على مقومات حياته.

البيئة الاصطناعية: وهي جملة من الأبنية الأساسية والمؤسسات التي صنعها الإنسان وأقامها كالأبنية والمناطق الصناعية والتجهيزات المختلفة من طاقة ومراكز ومؤسسات. كما يمكن أن يطلق لفظ البيئة على المحيط الذي يعيش فيه نوع أوأكثر من الكائنات الحية ومكونات ذلك المحيط وظروف الحياة.

- الإجراءات الوقائية للحفاظ على البيئة في الإسلام

أدرك الإسلام كل مظاهر الاستنزاف للبيئة والفساد فيها، فجاءت مجموعة من التوجيهات التي وردت في القرآن الكريم والسنة النبوية لتنبه وتضع الاحتياطات الوقائية في عدم العبث بالنظام البيئي، وإلا فإن العواقب ستكون وخيمة على الأفراد والمجتمعات والكون.

قال الله تعالى: ((ظهر الفساد في البر والبحر بما كسبت أيدي الناس ليذيقهم بعض الذي عملوا لعلهم يرجعون))، (سورة الروم، الآية ٤١). وقوله تعالى: ((ولا تبغ الفساد في الأرض إن الله لا يحب المفسدين)).

وعليه، أرسى الإسلام مجموعة من القيم والمبادئ والإجراءات الوقائية للحفاظ على البيئة بدءا من طهارة الإنسان ونظافة جسده وثيابه، ولعل من أهم مظاهر الاهتمام بصحة البيئة التزام قواعد النظافة التي حث عليها الإسلام وعبر عنها بالطهارة والطهور مشيرا إلى الطهارة الجسدية وذكرها القرآن الكريم في آيات كثيرة في مثل قوله تعالى :

((وثيابك فطهر)، (سورة المدثر، الآية٤)، وإلى الطهارة المعنوية في مثل قوله تعالى في سورة الأنفال الآية ١١: ((أولئك الذين لم يرد الله أن يطهر قلوبهم.)). وفي الحديث الشريف: ((إن الله عز وجل طيب يحب الطيب، نظيف يحب النظافة، كريم يحب الكرم، جواد يحب الجود فنظفوا أفبيتكم ولا تشبهوا باليهود)). وقوله صلى الله عليه وسلم: ((إن الإسلام نظيف، فنظفوا فإنه لا يدخل الجنة إلا نظيف))، (رواه الخطيب بسند حسن). وقوله أيضا : ((قصوا أظافركم وادفنوا قلاماتكم، ونقوا براجمكم ونظفوا لثاكم واستباكوا ولا تدخلوا علي فحرا – مصفرة

أسنانكم - بخرا - متنة أفواهكم.)). وأمر الإسلام المسلمين بالوقار والسكينة في أقوالهم وتصرفاتهم في قوله تعالى في سورة لقمان الآية ١٩: ((واقصد في مشيك واغضض من صوتك)). وقوله أيضا:(((ولا تجهر بصلاتك ولا تخافت بها وابتغ بين ذلك سبيلا))،(سورة الإسراء، الاية١١٠). وقوله عز وجل: ((إن أنكر الأصوات لصوت الحمير.)). ونرى أن هذه الإشارات القرآنية تدل على أن ارتفاع الأصوات يؤذي بالجهاز السمعي والجهاز العصبي ويضر بصحتهما.

ونهى الإسلام عن التعرض للبيئة بتلويثها، إذ أمر بتنظيف المكان وتنقيته من كل أنواع الأذى، داعيا إلى الاقتصاد وعدم التبذير((كلوا واشربوا ولا تسرفوا انه لا يحب المسرفين))، وقد روى ابن ماجه أن النبي صلى الله عليه وسلم مر بسعد بن أبي وقاص وهويتوضأ فقال: ((يا سعد لا تسرف، فقال: أفي الماء سرف؟ قال: نعم ولوكنت على نهر جار)). وأمر الإسلام بالحفاظ على الكائنات الحية وحمايتها من الانقراض والثروة المائية والبحرية لأنها من مكونات البيئة، قال صلى الله عليه وسلم:(بينما رجل يمشي بطريق، وجد غصن شوك فأزاحه، فشكر الله له ففغر الله له.))،(رواه البخاري ومسلم).

وقوله عليه الصلاة والسلام: ((نح الأذى عن طريق المسلمين)).(رواه ابن حبان في صحيحه. وكان النبي (ص) سباقا إلى حث الأفراد على المحافظة على بيئتهم ورغبهم في الزراعة والتشجير والاستثمار والتعمير، وجعل ذلك من ركائز المحافظة على البيئة. وجعل ذلك أيضا من العبادات، فقال عليه الصلاة والسلام: ((ما من مسلم يغرس غرسا أويزرع زرعا فيأكل الطير منه أوبهيمة إلا كان له به صدقة))، إذ ثبت علميا أن للأشجار القدرة على امتصاص نسبة من الضوضاء، وحماية الأرض لا تعني فقط الاهتمام بالأرض المزروعة بل أيضا الدعوة لاستصلاح الأراضي البور وزراعتها، فقد ورد في الحديث: ((من أحيا أرضا ميتة فهي له))، ومثل هذه الدعوة لاستصلاح الأراضي واستزراعها فيها دعوة للانتشار والتوسع، بدلا من التمركز والانحصار في جهة معينة ضمانا لزيادة الموارد والغلات مما يوفر حاجيات المجتمع الإسلامي ويحميه من الأزمات. وشجع عليه الصلاة والسلام عل الغرس والتشجير بأقوى أساليب الترغيب: (((إذا قامت الساعة وفي يد أحدكم فسيلة فإن استطاع أن لا تقوم الساعة حتى يغرسها)). وجعل تنظيف الطرقات والشوارع من شعب الإيمان، يقول عليه الصلاة والسلام: ((... وإماطة الحجر والشوكة والعظم عن الطريق لك صدقة.)).

وإذا كانت النظافة في الإسلام عبادة، فإنها فريضة من فرائض الإيمان لقوله عليه الصلاة والسلام في الحديث الذي رواه مسلم: ((الطهور شطر الإيمان)).

ومن أجل حماية البيئة والحفاظ على مواردها الحيوانية أمر الإسلام بالرفق بالحيوان وحسن معاملته وعدم العبث به والقسوة عليه أواتخاذه للهوواللعب وفي الحقيقة،فإن الأديان كلها تدعوإلى الرأفة بالحيوانات، فالإسلام متمثلا في القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة يحث الإنسان في جوانب كثيرة على هذه القيم النبيلة، ملفتا انتباهه إلى أهمية الحيوانات وفوائدها العديدة. والآيات القرآنية التي تحمل هذه المعاني لا تحصى، يقول الله تبارك وتعالى:((وما من دابة في الأرض ولا طائر يطير بجناحيه إلا أمم أمثالكم.))، (سورة الأنعام، الآية ٣٨). وقوله عز وجل: ((والأنعام خلقها لكم فيها دفء ومنافع ومنها تأكلون. ولكم فيها جمال حين تريحون وحين تسرحون. وتحمل أثقالكم إلى بلد لم تكونوا بالغيه إلا بشق الأنفس إن ربكم لرءوف رحيم.)). وفي السنة النبوية، إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: ((عذبت امرأة في هرة حبستها حتى ماتت فدخلت فيها النار،لاهي أطعمتها وسقتها، ولا هي تركتها تأكل من خشاش الأرض.)).(متفق عليه، رواه ابن عمر). ويذكر أيضا، أن النبي صلى الله عليه وسلم- قد مر على حمار قد رسم في وجهه " كواه صاحبه بالنار في وجهه"، فقال: (لعن الله الذي رسمه.))، (رواه مسلم). وقد جاء أيضا في الحديث الذي رواه أحمد والنسائي والحاكم: ((ما من إنسان يقتل عصفورا فما فوقها بغير حق إلا سيسأله الله عز وجل عنه)).

ومن المؤكد أن المربين المسلمين الأوائل الذين انشئوا الحضارة العربية والإسلامية كانوا يأخذون هذه التعليمات الشرعية والمعاملات الفقهية موضع الجد والاهتمام والتركيز عندما كانوا يكتبون ويربون ويصنعون الحضارة. فهذه القيم والمثل العليا، والقواعد السامية لابد أنها كانت تأخذ طريقها - ولابد أن تأخذ طريقها اليوم أيضا- بحيث تتحول من أوراق إلى أخلاق، ومن سطور إلى سلوك. ((إن في ذلك لذكرى لمن كان له قلب أوألقى السمع وهوشهيد)).

٢- المشكلات البيئية في الجزائر وآثارها على التنمية

تقع الجزائر في شمال غرب إفريقيا، يحدها من الغرب المغرب، ومن الجنوب الغربي الصحراء الغربية وموريتانيا ومن الشرق لتونس وليبيا ويحدها من الجنوب مالي والنيجر ومن الشمال البحر الأبيض المتوسط. وتقع مابين خطي عرض ١٨° و٣٨° شمالا ومابين خطي طول ٩° غربا و١٢° شرقا ويمر خط جرينتش قرب مدينة مستغانم. الجزائر اكبر بلد إفريقي مساحة، حيث تبلغ مساحتها بفضل امتدادها الصحراوي ٢,٣٨١,٧٤١ كم مربع، ويحتل ساحلها أكثر من نصف الضفة الجنوبية الغربية ب ١٢٠٠ كم. ويتسع الفضاء الجوي نحوالجنوب أكثر ب ١٨٠٠كم في ما وراء السرطان. يمس الإقليم الجزائري مناطق مناخية عديدة وذلك نظرا لاتساعه المناخي، حيث يسود في الشمال أوالتل مناخ البحر الأبيض المتوسط المتميز بندرة الأمطار الصيفية، وفي الوسط أي في الهضاب العليا يسود المناخ الجاف أوشبه الجاف، وفي الجنوب أوالصحراء حيث يسود المناخ الصحراوي. يعتبر المناخ العنصر الحاسم للمحيط إذ يؤثر على النشاطات اليومية للمواطن كالفلاحة والرعي وأيضا على حياة الكائنات الحية.

ورغم موقع الجزائر الاستراتيجي ومناخها المتنوع ومساحتها الشاسعة إلا أن معظم سكانها يتمركزون في شريط عمراني ضيق وبيئي ملوث من الأرض لا تزيد المساحة فيه على ١٢ في المائة. والمشكلات البيئية في الجزائر عديدة وتأتي في مقدمة هذه المعضلات، التلوث والذي يقصد به وضع المواد في غير أماكنها الملائمة، أوانه تلوث البيئة بفضلات الإنسان وما تلحقه من أضرار بالهواء والماء والتربة والإنسان. ويمكن اختصار المشكلات البيئية في الجزائر في النقاط التالية:

١- تلوث الهواء والذي تشير الدراسات بشأنه، أن المواد الملوثة في الجولا تبقي محصورة وقريبة من مصدر التلوث بل تنتقل إلى مسافات كبيرة وتلحق بذلك مشاكل بيئية إقليمية وعالمية، ويعتبر علماء البيئة، تلوث الهواء من الظواهر البيئية السلبية الناتجة عن التقدم الصناعي والتنمية، إضافة إلى الضرر البالغ الذي يلحقه بالتربة والمواطن. وفي الجزائر تعاني العديد من المدن الصناعية أنواع مختلفة من تلوث الهواء سواء الغبار الصناعي الذي تقذفه مداخن المعامل الصناعية أوالفضلات الناتجة عن حركة التصنيع مثل الكربون وأكسيد النيتروجين والتي كانت سببا في انتشار الأمراض الجلدية وأمراض الجهاز التنفسي. والتلوث الجوي لعب دورا أساسيا في تدمير المناطق الطبيعية موطن العديد من الطيور. كما أن وجود الغبار المتطاير اثر على درجة شدة اخضرار النباتات ونموها وأدى إلى هلاك العديد من النباتات والحيوانات. ومن أسباب تلوث الهواء المسببات الطبيعية والتي لا دخل للمواطن فيه كتلوث الهواء بأكسيد النيتروجين الناتج عن التفريغ الكهربائي من السحب الرعدية. أما المسببات الغير طبيعية لتلوث الهواء فهي من الاستخدامات البشرية المختلفة كتلوث الهواء بالروائح الكريهة واستخدامات الفحم والغاز الطبيعي والبترول. ويعتبر التلوث الغير طبيعي المسبب لتلوث الهواء اخطر بكثير من الملوثات الطبيعية.

٢- تلوث المياه: حسب المنظمة العالمية للصحة فان تلوث المياه يعرف على انه " أي تغيير في تركيب عناصر المياه أي تحويل في حالاتها بصورة مباشرة أوغير مباشرة بسبب نشاط الإنسان بحيث تصبح حالة المياه اقل صلاحية للاستخدامات الطبيعية المخصصة لها(الجغرافيا السياحية في القرن الحادي والعشرين، ص ٢٣٩).

وفي الجزائر لم يعد موضوع تلوث المياه يستقطب اهتمام قطاع الصحة، بل شمل كذلك قطاعات اقتصادية أخرى كالفلاحة والصناعة والبيئة والسياحة، لما له من اثر في مباشر على نوعية المنتجات المختلفة وعلى حجم التنمية الاقتصادية، ومن أسباب ملوثات المياه في الجزائر،المبيدات، مياه المجاري، معامل التعليب بكل أنواعها، وكذلك الفضلات الفسيولوجية للحيوانات وبقايا الأنسجة الذهنية، إضافة إلى الملوثات غير العضوية مثل مركبات الفسفور والأملاح. ويمكن إضافة الاستهلاك المفرط للمياه وكثيرا منها نالها التلوث وهذا على الرغم من صدور القانون رقم ٨٣-١٧ والمتضمن قانون المياه والذي يهدف إلى تنفيذ سياسة وطنية للمياه ترمي إلى ضمان استغلال عقلاني ومخطط قصد تلبية أحسن لحاجيات السكان والاقتصاد

الوطني،وضمان حماية المياه من التلوث والاستغلال المفرط واتقاء الآثار المضرة للمياه.

كما يمكن أن نضيف إلى تلوث المياه، تدهور الشواطئ الساحلية ومياه السباحة وتلوثها بسبب القاذورات الغير معالجة مما يتسبب في الأمراض المنتقلة، من جراء انتصاب المؤسسات السياحية على الواجهة الساحلية والاستخراج المفرط لرمال البحر والتي تسبب في الأجراف والمد البحري. خاصة المدن المطلة على البحر الأبيض المتوسط والذي يعد أساسا لصناعة السياحة في الجزائر ودول كثيرة كاسبانيا، وفرنسا وايطاليا واليونان ويوغسلافيا وتونس وقبرص والمغرب. ولسوء حظ مثل هذه الدول، يشكل البحر الأبيض المتوسط –شبه المغلق– مستودع للصرف الصحي ولفضلات المدن المطلة عليه، والأنهار التي تصب فيه حيث تحتوى مياهها على بقايا الفضلات الحيوانية والمبيدات الحشرية، وأيضا يعتبر البحر الأبيض المتوسط مسارا لناقلات البترول والذي كثيرا ما يتسرب منها كميات من البترول والبقع الزيتية المتسربة من السفن مما يؤدي في النهاية إلى حدوث تخريب البيئة البحرية.

٣- تلوث التربة: كل ما يلوث الهواء والمياه يعتبر من مسببات تلوث التربة، وذلك يعود لكون الهواء والماء من عناصر مكونات التربة. ومن مسببات تلوث التربة، المسببات الطبيعيات كظاهرة انجراف التربة وتأكلها بسبب عملية السقي غير الصحيحة آوحفر القنوات. ومسببات غير طبيعية تتعلق بنسبة وجود النفايات الناتجة من جراء الاستخدامات البشرية. تلوث التربة ساهم فيها أيضا استعمال المبيدات الكيميائية لمكافحة الآفات الزراعية.

٤- التلوث الغذائي والدوائي والتي أدت إلى أضرار نفسية واجتماعية وعضوية بالإنسان وهذا من خلال تناوله لها رغما عنه، ومن مصادر التلوث الدوائي، المواد المسكرة والمهلوسة والتي لها أضرار جسيمة ومن المصادر أيضا المضادات الحيوية التي تستعمل في الطب للقضاء على ميكروبات الأمراض والتي لها تأثير سلبي ومن مصادر التلوث الدوائي التدخلات الدوائية والتأثيرات الجانبية من جراء استعمال الدواء. ويمكن أن نضيف التلوث الكيميائي والذي زاد من حدته مواد التنظيف المنزلية بما تحمله من الهيدوركربون الذي يتسرب إلى المياه الجوفية، ثم يعود إلى دائرة الاستهلاك البشري.

٥- التلوث الصوتي أوالضوئي أوالضوضاء وقد عرف المهتمون بعلم الفيزياء على أنها مزيج من الأصوات غير المتجانسة. إن درجة الانزعاج التي تحدث من جراء الضوضاء تختلف باختلاف زمان ومكان تواجدها من جهة ودرجة حساسية الأذن البشرية من جهة ثانية، ويمكن اعتبار حركة وسائل النقل المختلفة من أكثر مصادر الضوضاء انتشارا في المدن الجزائرية وما ترتب عنه من اختناقات مرورية حادة في الطرق زاد في حدة التلوث الهوائي والصوتي في الجزائر.إن هذه الظاهرة تبدوأكثر وضوحا في الجزائر العاصمة ووهران وكثيرا من الحظائر الكبرى والتي تفتقر إلى شبكة كافية من طرق النقل إضافة إلى التخطيط الغير محكم في النسيج العمراني، وعدم قدرة الطرق المتوفرة من استيعاب حركة المرور مما اثر على البيئة المحلية من خلال التلوث الهوائي والتلوث الصوتي. حيث ازدادت بصورة كبيرة أضواء الإعلانات في شوارع المدن الكبرى، كما ازداد تعرض الناس وبخاصة سائقي السيارات لأضواء السيارات المبهرة ومن أكثر الوسائل التي تلحق أضرارا بالبصر وبالجهاز العصبي الأشعة التي يتعرض لها الإنسان.

٦- النفايات المنزلية والصلبة والتي رغم كل وسائل الثقافة والطرق العلمية والأبحاث الجارية والمتقدمة في الدول الغربية إلا أن مشاكل النفايات والفضلات لم يسيطر عليها كليا، وخصوصا مسالة التخلص من مشكلة المواد البلاستيكية، حيث أنها لا تتحلل في الطبيعة.

٧- ومن القضايا البيئية الكبرى في الجزائر قضية التصحر والتي بدأت تتفاقم منذ السبعينات حيث أن ثلث مليون كم مربع من مساحة الجزائر مهددة بالتصحر وانتهاك الصحراء للأرض عائق في وجه التنمية، ويعد التصحر مشكلا بيئيا في الجزائر بامتياز، ومن اخطر المشاكل التي تهدد الأمن الغذائي. والتصحر المهدد لأراضي شاسعة جراء الحرائق

المستمرة للغابات على الرغم من صدور قانون النظام العام للغابات رقم ٨٤-١٢ الصارم منذ ١٩٨٤.

ومن القضايا البيئية في الجزائر أيضا، ظاهرة الأحياء العشوائية أوالمسماة بالقصديرية في الجزائر والمنتشرة بكثرة في المدن الكبرى، تلك الأحياء التي لم يراع فيها أي تخطيط عمراني، وأدت بحكم العشوائية الارتجالية إلى تلوث في كل شئ، تلوث خلق وجمالي وقيمي، فضلا عن الضجيج والتدهور البيئي والحضاري ومظاهر الفقر والظلم الاجتماعي واللاعدالة. إضافة إلى الحياة الصاخبة في الحظائر والمدن الكبرى كالجزائر العاصمة ووهران، وقسنطينة وارتفاع الضجيج وسرعة النقل وكثرة تناول الأدوية ضرت بالمواطن الجزائري جسميا ونفسيا. وهذا كله دون أن ننسى الكوارث الطبيعية وما ترتب عنها من خسائر مادية وبشرية، وفي مقدمتها الزلازل كزلزال بومرداس سنة ٢٠٠٣ والفيضانات كفيضانات باب الوادي بالعاصمة سنة٢٠٠١ والسيول والأوبئة وتقلبات الطقس والبرد والصقيع التي عرفتها العديد من المناطق بالجزائر سنوات ٢٠٠٥، ٢٠٠٨،٢٠١١ وفيفري ٢٠١٢.

ويمكن أن نضيف إلى المشاكل البيئية في الجزائر الإرث المسموم أوما يسمى المخلفات الرهيبة للتجارب النووية الفرنسية في الصحراء الجزائرية وما خلفته من تدمير للإنسان والطبيعة والتي مازالت تشكل اليوم خطرا على صحة السكان والبيئة. ومن مشكلات البيئة في الجزائر، انخفاض درجة الوعي البيئي وغياب الثقافة البيئية لدى فئات واسعة من المجتمع كنتيجة حتمية لغياب التربية البيئية، ونقص الكوادر البشرية المتخصصة والمؤهلة في المجال البيئي.

وبالنظر إلى ما سبق، يصبح من الضروري دراسة تلك المشكلات البيئية التي يمر بها قطاع البيئة وأثرها على التنمية الاقتصادية، ويعتبر من الضروري أيضا وضع السياسات الملائمة والاستراتيجيات المناسبة وتوفير مراكز معلومات ذات تكنولوجيا عالمية ونظم متطورة للاتصال مع العمل على وضع الإطارات المدربة على الاستيعاب والتنظيم وتحليل المعضلات البيئية والتنبؤ بالأزمات وإيجاد حلول لها.

فما هي السياسات والاستراتيجيات التي اتبعتها السلطات العمومية للمحافظة على البيئة وإيجاد حلول موضوعية لوضعية البيئة ومشكلاتها في الجزائر؟

وما هي الوسائل المادية والإمكانيات البشرية التي وجب أويجب توفرها لترجمة هذه الإستراتيجية على ارض الواقع؟ هل التسيير المتخذ إلى يومنا هذا، مكن من انجاز الأهداف المنتظرة من هذه التدابير دون عراقيل؟

٣- السياسات والاستراتيجيات البيئية في الجزائر

إن السلطة العمومية شاغرة بأهمية المحافظة على البيئة وخطورة التلوث وهي تخصص استثمارات معتبرة لحماية المحيط والبيئة. وإذا ما عرفنا السياسة البيئية على أنها مجموعة الاختيارات التي قامت بها الدولة في ميدان البيئة؛ يمكن القول، أن الجزائر حددت سياسة وطنية لحماية البيئة تهدف إلى حماية الموارد الطبيعية واستخلاف هيكلة وإضفاء القيمة عليها، اتقاء كل شكل من أشكال التلوث والمضار ومكافحته وتحسين إطار المعيشة ونوعيتها. وهذه السياسة ترجمت في نطاق القانون رقم ٧٥-٠٣ المؤرخ في ٢٢ ربيع الثاني عام ١٤٠٣ الموافق ل ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٨٣ والمتعلق بحماية البيئة. إضافة إلى قوانين أخرى تصب في عدة مواضيع تتعلق بالبيئة، ومنها:

- القانون رقم ٠١-١٩ المؤرخ في ٢٧ رمضان عام ١٤٢٢ الموافق ل١٢ ديسمبر سنة ٢٠٠١ والمتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها.
- القانون رقم ٠١-٢٠ المؤرخ في ٢٧ رمضان عام ١٤٢٢ الموافق ل١٢ ديسمبر سنة ٢٠٠١ والمتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة.
- القانون رقم ٠٢-٠٢ المؤرخ في ٢٢ ذي القعدة عام ١٤٢٢ الموافق ل ٠٥ فبراير سنة ٢٠٠٢ والمتعلق بحماية الساحل وتثمينه.
- القانون رقم ٠٣-١٠ المؤرخ في ١٩ جمادي الأولى عام ١٤٢٤ الموافق ل ١٩ يوليوسنة ٢٠٠٣ والمتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.

وتشريعات أخرى تخص مواضيع عديدة مرتبطة أساسا وعلى صلة بشؤون البيئة، كالمياه والغابات وحماية الصحة وحماية التراث الثقافي، الصيد، حيث تم سن مجموعة من القوانين، نذكر منها:

- القانون رقم ٨٤-١٢ المؤرخ في ٠٥ شوال عام ١٤٠٣ الموافق ل ١٦ يوليوسنة ١٩٨٣ والمتضمن قانون المياه والمعدل والمتمم.
- القانون رقم٨٤-١٢ المؤرخ في ٢٣

رمضان عام ١٤٠٤ الموافق ل ٢٣ يوليوسنة ١٩٨٤ والمتضمن النظام العام للغابات المعدل والمتمم.

- القانون رقم٨٥-٠٥ المؤرخ في ٢٦ جمادى الأولى عام ١٤٠٥ الموافق ل ١٦ فبراير سنة ١٩٨٥ والمتعلق بحماية الصحة وترقيتها المعدل والمتمم.
- القانون رقم ٨٨-٠٨ المؤرخ في ٠٦ ذي الحجة عام ١٤٠٧ الموافق لأول غشت سنة ١٩٨٧ والمتعلق بحماية الصحة النباتية.
- القانون رقم ٩٨-٠٤ المؤرخ في ٢٠ صفر عام ١٤١٩ الموافق ل ١٥ يونيوسنة ١٩٩٨ والمتعلق بحماية التراث الثقافي.
- القانون رقم ٠٤-٠٧ المؤرخ في ٢٧ جمادي الثانية عام ١٤٢٥ الموافق ل ١٤ غشت سنة ٢٠٠٤ والمتعلق بالصيد.

وفي مجال السياحة، حيث البيئة والسياحة وجهان لعملة واحدة بل ذهب البعض من خبراء السياحة لأبعد من ذلك بان السياحة هي البيئة، فالسياحة ترتبط ارتباط وثيقا بالبيئة، سواء كانت بيئة طبيعية أواصطناعية من صنع الإنسان، تم سن القوانين التالية:

- القانون رقم ٩٩-٠١ المؤرخ في ١٩ رمضان عام ١٤١٩ الموافق ٠٦ يناير سنة ١٩٩٩، المحدد للقواعد المتعلقة بالفندقة.
- القانون رقم ٠٣ – ٠٣ المؤرخ في ١٦ ذي الحجة عام ١٤٢٣ الموافق ل ١٧ فبراير سنة ٢٠٠٣، المتعلق بمناطق التوسع والمواقع السياحية.
- القانون رقم ٠٣-٠١ المؤرخ في ١٦ ذي الحجة عام ١٤٢٣ الموافق ل ١٧ فبراير سنة ٢٠٠٣،المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة.
- القانون رقم ٠٣-٠٢ مؤرخ في ١٦ ذي الحجة عام ١٤٢٣ الموافق ل ١٧ فبراير سنة ٢٠٠٣، المحدد للقواعد العامة للاستعمال والاستغلال السياحيين للشواطئ.

إن وجود إستراتيجية بيئية جزائرية أمر بالغ الأهمية، وشديد الضرورة، وهي مسالة لا يجوز التغافل عنها أوتأخيرها إلى ما بعد وبأي حال من الأحوال، فهي أمر عاجل وملح، وله الأولية الأولى والقصوى على غيره من القضايا الأخرى، خاصة أن (الأمن البيئي الجزائري) أصبح مهددا نتيجة للتلوث الشديد الذي أصاب البيئة، وكلما كانت هذه الإستراتيجية شاملة ومتكاملة، كانت أكثر فعالية وأعظم قدرة على تحقيق أهدافها.

ومن اجل التطبيق الصارم للقوانين والتشريعات والقرارات، تم استحداث سلك مفتشي البيئة بموجب المرسوم التنفيذي رقم ٠٨-٢٣٢ المؤرخ في ٢٢ يوليو٢٠٠٨ المتضمن القانون الأساسي الخاص بالموظفين المنتمين إلى الأسلاك الخاصة بالإدارة المكلفة بالبيئة وتهيئة الإقليم، حيث أسندت إلى مفتشي البيئة وطبقا للمادة٣٣ من المرسوم التنفيذي ٠٨ -٢٣٢ المهام القانونية التالية:(بحث ومعاينة المخالفات للتشريع والتنظيم في ميدان حماية البيئة، السهر على تطبيق التشريع والتنظيم في ميدان حماية البيئة والمحافظة على الحيوانات والنبات والمحافظة على الموارد الطبيعية وحماية الهواء والماء والوسط البحري ضد كل أشكال التدهور، والسهر على مطابقة شروط معالجة وإزالة النفايات.).

وخول القانون أيضا مفتشي البيئة رفقة مفتشي السياحة وضباط الشرطة القضائية للبحث في مخالفات أحكام القانون رقم ٠٣ – ٠٣ المؤرخ في١٧ فبراير سنة ٢٠٠٣ والمتعلق بمناطق التوسع والمواقع السياحية. ويرتبط نجاح هذه الإستراتيجية بتوفر مستوى عال من التنسيق والتعاون والمشاركة بين أطراف العملية بما فيهم المواطنون والحكومة والجمعيات والأحزاب السياسية وكل المؤسسات.

إن الهدف الاستراتيجي للعمل البيئي هوالعمل على تعميق الوعي البيئي وزيادة أهميته، وزيادة مساحة الاهتمام بالبيئة بما يؤدي في نهاية المطاف إلى خضوع كل قرار استثماري لمبدأ (التكلفة البيئية/ المنفعة البيئية).

إن وجود حزمة متكاملة من القوانين والتشريعات، ومن القرارات الإدارية المنظمة والملزمة والواجبة الاحترام والمتابعة والتطبيق تساعد على ثقافة الالتزام البيئي، ونشر الحوكمة الذاتية البيئية وتعمل على حماية المحميات والحياة الطبيعية، وتوازن آلياتها الحيوية.

إن سن ترسانة من القوانين والتشريعات في الجزائر غير كاف إذا لم ترسخ في الذهن بتحويلها إلى ثقافة ملازمة لحياتنا وترجمتها في الميدان من خلال عمل تطبيقي نلمسه في بيوتنا وشوارعنا ومحيطنا، لابد من البحث عن مناصرين لتفسير هذه السياسات والاستراتيجيات وتطبيقها في الميدان، من خلال عملية ربط ومد الجسور بين الإدارة وجميع المؤسسات الفاعلة كالإعلام والثقافة والشؤون الدينية، لاسيما وبالخصوص المؤسسات

التربوية والتعليمية وأيضا المواطن.

٤- دور المحميات الطبيعية في الحفاظ على التنوع البيئي

إن تزايد التأثير السلبي للمواطن على البيئة في الفترة الأخيرة، أدى إلى إتلاف العديد من الأماكن الطبيعية واختفاء العديد من أنواع النباتات والحيوانات، لذا قامت العديد من الحكومات برسم سياسات لإيجاد توازن بين مصالح الفرد ومصالح المجتمع، وتبنوا فكرة إنشاء محميات طبيعية كوسيلة للحفاظ على البيئة وسلامتها. وتعتبر المحميات عاملا أساسيا في الحفاظ ودعم الموارد الطبيعية وعلى المستوى الوطني والعالمي من جهة، ومن جهة ثانية إتاحة الفرصة للجمهور العريض للترفيه والتسلية في مواقع ذات جذب سياحي وبيئي.

تعرف المحمية الطبيعية بأنها: « مساحة من الأرض أوالمياه الساحلية أوالداخلية، تتميز بوجود كائنات حية نباتية أوحيوانية أوأسماك أوظواهر طبيعية ذات قيمة ثقافية أوعلمية أوجمالية أوسياحية ".(التلوث البيئي وإعاقة السياحة، ص ١٤٢..)

ومما سبق يتضح أن الأسباب الرئيسية لإدارة عمليات المحميات الطبيعية تكمن في الأغراض العلمية، الحفاظ على المستوى البيولوجي، الحفاظ على المقومات الطبيعية والسياحية والترفيه والتعليم، حماية الحياة البرية والجوية والبحرية وتدعيم الخدمات البيئية. إن نظام المحميات في أي دولة لا بد وأن ينظر إليه من زاوية على انه جزء لا يتجزأ من إستراتيجية شاملة لاستخدامات الأرض، مثل هذه الإستراتيجية تحتاج إلى درجة عالية من الخبرات والفنيات، مما دفع بالكثير من الدول لطلب المساعدة العلمية والمصالح من المنظمات الدولية الخاصة بحماية الطبيعة ومواردها، كالمجلس الدولي لحماية الطيور، المكتب الدولي للأبحاث الطيور المائية، والصندوق العالمي للطبيعة، الاتحاد الدولي للحفاظ على الطبيعة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

هذا وقد أدى التأثير السلبي للإنسان على البيئة في الجزائر، مثلها مثل بقية أنحاء المعمورة والتدمير للثروات الطبيعية والحيوانية سواء بالصيد أوالقنص أوالتقطيع أوبعمليات التعمير والبناء والذي أدى إلى اختفاء العديد من البيئات العديدة، وعليه تم إعداد إستراتيجية وطنية لصون التنوع البيولوجي من خلال صدور أول قانون يخص الحظائر الوطنية سنة ١٨٨٣ وهذا تطبيقا للقانون المنظم لحماية البيئة المؤرخ في١٩٨٣/٠٣/٠٥، ويهدف القانون الخاص بالحظائر الوطنية إلى إرساء الأسس الرشيدة لتنمية الثروات الطبيعية وتحقيق التنمية المتواصلة وصولها حيث تظل صالحة لاستخدام وقادرة على العطاء.

والحظائر الوطنية التي تم إنشاءها هي:

- الحظيرة الوطنية للشريعة بمساحة تقدر ب ٢٦٠٠٠ هكتار،
- الحظيرة الوطنية لجرجرة بمساحة تقدر ب ١٨٥٠٠ هكتار،
- الحظيرة الوطنية لثنية الحد بمساحة تقدر ب ٣٦٠٠٠ هكتار،
- الحظيرة الوطنية للقالة والتي تجمع بين السهول ،الجبال، الشطوط والغابات بمساحة تقدر ب٧٦٤٣٨ هكتار والتي صنفت من طرف اليونسكوكمنطقة رطبة ذات مجال حيوي. وفي هذا الإطار أيضا، تم إنشاء ثلاث حظائر وطنية سنة ١٩٨٤ وهي:
- الحظيرة الوطنية بلازمة بمساحة تقدر ب ٢٦٠٠٠ هكتار،
- الحظيرة الوطنية تازة بمساحة تقدر ب٣٨٠٠ هكتار،
- الحظيرة الوطنية قوراية بمساحة تقدر ب ٣٠٠٠ هكتار. بالإضافة إلى هذه الحظائر توجد حظيرتان ذات طابع ثقافي وهي حظيرة الطاسيلي والهقار أوالأحجار (رسومات، مناظر...) التي صنفت من طرف اليونسكوكتراث إنساني عالمي، وتحمي النبات والحيوان والصحاري.

إن المناطق المحمية تعتبر مرآة تعكس صورة البلاد في مميزات الحماية وصيانة المعالم، ولذا فان الدولة الجزائرية أخذت على عاتقها إنشاء عدة هيئات ولجان مشتركة ما بين مختلف القطاعات لإعطاء تكفل امثل لحماية وتثمين الثروات ونخص بالذكر أهمها:

- اللجنة الوطنية لتصنيف المعالم الطبيعية والتاريخية لإحصاء هذه الأخيرة.
- اللجنة الوطنية للتسهيلات التي يرأسها الوزير المكلف بالسياحة.
- المجلس الوطني للغابات، المجلس الوطني للإطار البيئي ووجود ممثلين للقطاعات المختلفة على مستوى مجالس الحظائر الوطنية.
- تكوين المرشدين السياحيين المتخصصين بالحظائر والمناطق المحمية.

لابد من الإشارة إلى أن إنشاء

مثل هذه المحميات الطبيعية خلق نوعا من النشاط السياحي في هذه المناطق أوالمجاورة لها، وأدى إلى بروز وعي سياحي بين السكان المحليين في القرى المجاورة مما أدى إلى قيام جمعيات محلية ذات طابع سياحي وبيئي تعمل على مكافحة سرقة الآثار وإيقاف الصيد الجائر وقطع الأشجار وإتلافها.

الاهتمام بالمناطق المحمية ساعد في توفير كثير من الخدمات الأساسية أهمها حماية الآثار والحظائر والمحميات من أي أعمال غير مشروعة،الاهتمام بالمناطق المحمية شجع السكان في القرى المجاورة على إعادة بعض الظواهر والعادات المحلية كسباق الخيل وإقامة معارض الصناعة التقليدية والفني، المساحات الخضراء والحظائر والمحميات خلقت حركة عمالة واسعة للسكان في القرى من خلال أنشطة تجارية وزراعية زودت المنشات السياحية باحتياجات المختلفة، والتالي فرضت هذه الاحتياجات السكانية نفسها وساهم تواجدها في استمرارية تأهيل كثير من الناطق السياحية، المحميات والحظائر الطبيعية ومواقع الآثار ساهمت مساهمة فعالة في توفر متطلبات البحث العلمي كالعلم والبحث في المؤسسات التعليمية، وأخيرا فان التجمعات السكانية القريبة من المناطق المحمية ساهمت في توفير كثير من الخدمات كالصحة والتعليم وخدمات الكهرباء والمياه والثقافة والإعلام وبالتالي استغلت دائرة الوعي والحس السياحي والبيئي بين المواطنين في تلك المناطق.

في الأخير لابد أن يكون واضحا انه لكي تسمى سياحة نظيفة بيئية تستمتع بالطبيعة وخاصة في المناطق المحمية لابد من الاعتناء بالمناطق المحمية لأنه في الأساس لا وجود لسياحة بدون حماية للبيئة.

٥- السياحة البيئية.. نمط سياحي جديد للحفاظ على البيئة.

البيئة عنصر أساسي في تنمية السياحة وهي رئة الصناعة السياحية ولذا عدم المحافظة على البيئة وصونها وعدم معرفة الأزمات البيئية واحتمالات وقوعها يعني الإساءة إلى سمعه المقصد السياحي، أن السائح لن يعاود زيارة إلى بلد لمس فيه قصورا أوتهاونا في نظافة المحيط وتلوث البيئة وما يعكسه ذلك من تشويهات لجمال المدن والأماكن السياحية التي يقصدها خاصة شواطئ البحر. وفي مداخلة له بعنوان السياحة والتراث نحوسياحة مستديمة في الوطن العربي، يقول الدكتور عبد العزيز الوارتي : " أسفر استفتاء اجري على عينة من السياح الأوروبيين لمعرفة كل ما يضايق السائح عامة خلال جولاته السياحية، فكانت النتائج أن أكثر من النصف٥٧٪ أبدى تضايقه من أضرار البيئة، مما يدفعهم إلى عدم التفكير في العودة مرة أخرى إلى هذه المناطق السياحية المتضررة بيئيا: فتلوث الشواطئ ٤٠٪ والفضلات والقذرات والأوساخ في الأماكن السياحية ٢٠٪ واوراش البناء الجارية في المناطق السياحية ١٣٪ والنمط الموحد في بناء التجمعات السياحية١٤ ٪وقصور الطاقة السياحية الاستيعابية وشدة الازدحام،كلها عوامل تؤدي إلى نفور السياح."(الدكتور عبد العزيز الوارتي، أعمال المنتدى العربي بالجزائر حول السياحة عامل للحفاظ على التراث الثقافي والطبيعي للألفية القادمة؛ الجزائر العاصمة، ١٨-٢٠ سبتمبر ١٩٩٩..)

لهذه الأسباب تحرص الدول السياحية المتقدمة على بلورة منظور موحد لتحقيق الانسجام والتلاؤم بين المحيط البيئي والنشاط السياحي، بمعنى أن كل مشروع تنموي سياحي يجب أن يبدأ بالمحافظة على التراث الطبيعي والحضاري بضمان استمرارية هذا المشروع.

ومن هنا، بدا الاهتمام بالسياحة البيئية كمنتوج سياحي جديد يعني بالتراث الطبيعي والحضاري والثقافي والمحافظة عليه.

- فما المقصود بالسياحة البيئية؟ ومادا يعني هدا المصطلح؟وماذا تعني التنمية المستدامة؟ أي دور لهما في الحفاظ على البيئة في الجزائر؟

ان زيادة الاهتمام العالمي بقضايا البيئة واقتناع غالبية سكان العالم بأهمية المحافظة على الموارد الطبيعية ونظرا لتدفق أعداد كبيرة للمواقع السياحية وما رافق ذلك من تخريب وتدمير للبيئة تعالت أصوات كثيرة بضرورة اهتمام السياحة بالبيئة، إضافة إلى النظرة الايجابية للسائح إلى البيئة كمقصد سياحي، كلها شكلت مجوعة عوامل ساعدت على ظهور السياحة البيئية كنمط سياحي جديد.

بالرغم من أن مصطلح السياحة البيئية Ecotourisme يرجع حسب بعض الدراسات إلى عام ١٩٨٧ حيث استخدم هذا المصطلح لوصف الطبيعة وارتبط بمصطلح السياحة الطبيعية ثم أصبح احد أنواع السياحة الطبيعية، وعلى

الرغم أيضا من أن هذا المصطلح ارتبط بالمناطق السياحية في دول العالم الثالث أثناء دراسة جدوى وقف سياحة اصطياد الحيوانات في كينيا واستبدالها بسياحة مشاهدة الحيوانات ومراقبتها مما كان له الأثر الأكبر في الحفاظ على الحياة البرية وتوفير الموارد المالية التي استغلت في إقامة المحميات الطبيعية وتوفير فرص عمل للسكان المحليين.

وفي أوائل الثمانينات من القرن الماضي ظهر مصطلح السياحة البيئية نتيجة للاهتمام العالمي بالتنوع البيئي في مختلف البيئات من تنوع حيوي أونباتي، واعتبرت السياحة البيئية سياحة للبيئة تنشر وفق ضوابط للحفاظ على الموارد البيئية وتنمية المجتمعات المحلية حيث شعارها لا تترك شيئا خلفك ولا تأخذ شيئا معك.

وفي سنة ١٩٩٠ تم إنشاء الجمعية الدولية للسياحة البيئية والتي أصدرت بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة كتاب السياحة البيئية ووضع المعايير الدولية للسياحة البيئية، حيث أقيمت العديد من الندوات والمؤتمرات الدولية حول البيئة في أنحاء العالم وكان من أهمها مؤتمر كيبك للسياحة البيئية بكندا. وأصبح مصطلح السياحة البيئية من المصطلحات العامة والمعروفة في دول العالم المتطور مثل كندا، أميركا، بريطانيا العظمى واستراليا والسويد، ودخل مؤخرا لغة السياحة العالمية كنمط جديد من أنماط السياحة هدفه الأساسي الحفاظ على البيئة وحماية الطبيعة.

١- وفي تعريف له يقول الأستاذ مصطفى يوسف كافي:(نوع جديد من النشاط السياحي الصديق للبيئة، الذي يمارسه الإنسان، محافظا على الميراث الفطري الطبيعي والحضاري للبيئة التي يعيش فيها، يمارس فيها نشاطه وحياته، وهوفي هذه الممارسة والحياة ليس حرا مطلقا، يفعل ما يشاء دون حساب بل هوحر مسؤول عن ما يفعله، وهويعيش في إطار المعادلة الآتية: الحرية السياحية = المسؤولية البيئية..) (صناعة السياحة والأمن السياحي، الأستاذ مصطفى يوسف كافي،ص ٢٠.)

في غياب تعريف دقيق لها، يمكن اللجوء إلى تعريف دقيق وضعته هيأة علمية موثوق بها، مما أعطى للتعريف المذكور مصداقية علمية اكبر، إضافة إلى طابعه الإجرائي مقارنة مع التعريفات الأخرى، وهوالتعريف الذي أعطاه المجلس الاستشاري الكندي للبيئة والذي يرى أن السياحة البيئية:)هي تلك التجربة السياحية المعيشة داخل مجال طبيعي أصيل ومتميز، وقادر على حث كل من عاش هذه التجربة أن يأخذ العبرة، ويستخلص الدروس الكافية، ويكسب الحوافز الضرورية التي تجعله يساهم في المحافظة على المحيط البيئي (Ecosystème) مع العمل على احترام الجماعات الإنسانية المستقبلة للسياح في جل مكوناتها الاجتماعية والثقافية.) (الدكتور عبد العزيز الوارتي، أعمال المنتدى العربي بالجزائر حول السياحة عامل للحفاظ على التراث الثقافي والطبيعي للألفية القادمة؛ الجزائر العاصمة، ١٨-٢٠ سبتمبر ١٩٩٩.)

وبناءا على ما سبق، يمكن القول بان هناك مجموعة من التعريفات المتنوعة للسياحة البيئية وضعها مجموعة من العلماء والخبراء المختصين في السياحة والبيئة، ويتضح من خلال هذه التعاريف أن السياحة البيئية تعتمد في المقام الأول على الطبيعة بمناظرها الخلابة وبالأنشطة السياحية المرتبطة بها. ومن خلال هذه التعاريف أيضا يمكن استخلاص مجموعة من الخصائص العامة للسياحة البيئية ومنها: السياحة البيئية تعتمد على الطبيعة وتشجع على المحافظة عليها، السياحة البيئية تقلل من التأثيرات السلبية على البيئة، السياحة البيئية تعمل على احترام الثقافات المحلية وتوفير المنافع الاقتصادية لهم ودعم الثقافة البيئية للزوار.

وحسب البيانات الصادرة عن منظمة السياحة العالمية فان الطلب على السياحة البيئية في حالة تزايد لدرجة أنها أصبحت أقوى قطاع ينموفي صناعة السياحة حيث تتراوح نسبة السياحة البيئية من ١٠ إلى ١٥في المائة من إجمالي إنفاق السياحة العالمية.

ويمكن للسياحة البيئية أن تحقق للجزائر العديد من الفوائد الاجتماعية والاقتصادية، وتتمثل في خلق فرص عمل محلية ولومؤقتة، تنشيط الاقتصاد المحلي، رفع مستوى الاهتمام بالوعي والثقافة البيئيتين، وحماية البيئية والطبيعة التي يأتي السائح سواء كان أجنبيا أووطنيا لاستكشافها والتمتع بها. ومن أهداف السياحة البيئية في الجزائر أنها تعمل على الحفاظ على التوازن البيئي، وتضع ضوابط الترشيد السلوكي في استهلاك المواد أوفي استعمالها، وتوفر الحياة السهلة البسيطة والبعيدة عن القلق والتلوث وتعمل

على نشر ثقافة المحافظة على البيئة وازدياد حق السياح في المعرفة والكشف عن التراث الثقافي والحضاري وبالتالي خلق فرص استثمارية جيدة للمستثمرين في المجال السياحي من خلال إضافة عنصر فلسفة الجمال وتوفير البيئة الأساسية والنظيفة للمنشات السياحية والفندقية والخدماتية.

- مادا تعني التنمية المستدامة؟ ومادا تعني التنمية السياحية المستدامة أوالمتواصلة؟

وأي دور لها في الحفاظ على البيئة في الجزائر؟

نتيجة لتزايد الوعي بأهمية البيئة واهتمام العالم الأول والمتحضر على وجه الخصوص بها، وفرضها في برامج المؤسسات الدولية، وفي إطار المعاملات الاقتصادية والتجارة الدولية ظهر تعبير التنمية المتواصلة أوالتنمية المستدامة الذي يشير إلى ضرورة وجود توازن بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية من خلال وضع الاعتبارات البيئية في سياسة التنمية. ووفقا لتقرير براتلند Brundtland فان التنمية المتواصلة هي التي تعني باحتياجات الحاضر دون تقليص فرص الأجيال القادمة في الوفاء باحتياجاتهم.

إن تفاقم أثار السياحة على البيئة المضيفة والمجتمعات دفع العديد من الدول إلى إعادة النظر في أشكال السياحية التقليدية والبحث عن أشكال بديلة للسياحة الجماهيرية والاعتناء بالقيم البيئية المختلفة وتسعى إلى إفادة المجتمعات المحلية ويخدم البيئة ولا تؤثر بالسلب عليها وتحقق التنمية السياحية المستدامة والتي تعني:(التنمية التي تفي باحتياجات سياحية اليوم وفي نفس الوقت تحمي وتقوي الغرض للمستقبل وذلك عن كريق إدارة كل المواد بطريقة تغطي الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية مع عدم الإخلال بالبيئة أوالماد البيئية). (الدكتورة نشوى فؤاد، محاضرات في السياحة المتواصلة والبيئة، ص ٧٢.)

وقد أوضح Poon أن الطبيعة أصبحت هي القاعدة لسياحة المستقبل وأضاف أن الأوروبيين يرون أن الطبيعة أكثر أهمية في رحلاتهم المستقبلية كما تبين من خلال الإحصاء الذي قام به المركز السياحي الأوروبي في رصده لأهم الاتجاهات الخاصة بحركة السياحة الأوروبية.

وفي حين كان شعور سائحي الأمس في الغرب بان الغرب هوالأفضل دائما west is the best أصبح الاتجاه المسيطر عليه هوالآن هوشاهد وتمتع ولا تخرب see and engoy، but do not destroy

وهوما يطلق عليه السياحة الحديثة New tourism ويقصد بها الاتجاه الجديد الذي ظهر في مواجهة السياحة الجماهيرية والتي كثيرا ما كان لها التأثيرات السلبية على البيئة. أما السياحة المتواصلة فيرتبط مفهومها بمفهوم التنمية المتواصلة، فماذا تعني السياحة المتواصلة؟

يرتبط مفهوم السياحة المتواصلة بأساسيات ومفهوم التنمية المتواصلة ويقول بتلرButler إن السياحة المتواصلة هي:(السياحة التي تنمو في منطقة ما أومجتمع ما ويتم حمايتها وصيانتها وبأسلوب يجعلها قابلة للحياة والنموبفترات غير محددة وبحيث لا تتسبب في إهدار البيئة أوإحداث أي تغيرات فيها سواء أكانت هذه التغيرات إنسانية أوطبيعية حتى ولووصل الأمر إلى منع أي تنمية أخرى ناتجة في مجالات أنشطة أخرى). (الدكتور محمد الصيرفي، السياحة والبيئة بين التأثير والتأثر، ص ٢.).

ومن أهداف التنمية السياحية المستدامة أنها تنمية لا تدمر ولا تضر بالبيئة وتحافظ على الإطار الإيكولوجي وتفادى الإثارة الضارة للتنمية السياحية الواسعة، إقامة مشروعات تنمية صغيرة متعددة أوعناصر جذب سياحية مقبولة لدى المواطنين المحليين والتركيز على الاستمرار الحضاري والاجتماعي فالسياحة لا يمكن أن تدمر البيئة الاجتماعية بل لابد أن تحافظ عليها.

في الجزائر إذا ما أريد للتراث الثقافي أن يدخل في تلك الإستراتيجية التنموية المستدامة، التي تحدثنا عنها طوال هذا الفصل، فإذا ما أريد لهذا التراث الطبيعي والحضاري أن يقوم بهذا الدور الحيوي في النهوض بالسياحة المستدامة، لابد من العمل على إحيائه، أوعلى الأقل البعض منه أن لم نقدر على إعادة إحيائه كله، ليواجه المنافسة العالمية في مجال المنتوج السياحي البيئي. وهذا الإحياء ممكن تحقيقه من خلال وضع تصور لإدماج هذا التراث في الحركة الثقافية لحياة المواطنين من خلال تنظيم وتنشيط التظاهرات الثقافية والسياحية والبيئية وببرامج غنية ومتميزة حيث تضمن لها النجاح. فالمهرجانات الثقافية والسياحية مثل مهرجان الرباط بالمغرب ومهرجان قرطاج بتونس، ومهرجان جرش بالأردن، تعدت شهرتها الحدود الوطنية لتعانق الآفاق العالمية، وذلك بفضل ثراء

وتنوع برامجها وتنظيمها المحكم. والجدير بالذكر هنا،انه يستحيل الوصول إلى الأهداف المسطرة، إلا بالعمل على إعداد وتكوين الإطارات اللازمة والكفاءات القادرة على الاطلاع بهذه المسؤوليات بكل مهنية واحترافية.

وفي ختام هذا الفصل، لابد من الإشارة أن التراث الطبيعي والحضاري والمؤهلات السياحية للجزائر وموقعها الاستراتيجي لن يكفي وحده أن لم تتوفر الإرادة السياسية لجعل النشاط السياحي عنصرا أساسيا من عناصر تنويع الاقتصاد، وعنصرا من عناصر التنمية الاجتماعية والثقافية أولا، وجعله أيضا عنصرا من عناصر الاندماج الاقتصادي بين الدول المغاربية والعربية.

٦- دور التربية البيئية في الحفاظ على المحيط البيئي

كان لمؤتمر البيئة بالعاصمة السويدية ستوكهولم والذي انعقد عام ١٩٧٢ أثره البالغ بالإشارة إلى الدور المهم للتربية البيئية Environment Education في حماية البيئة وصيانتها، وقد دعت التوصية٩٦ لهذا المؤتمر منظمات الأمم المتحدة ومنظمة اليونسكوللسعي لاتخاذ الخطوات الضرورية لوضع برنامج دوري متكامل في التربية البيئية داخل المدارس وخارجها، وحدد المؤتمر ثلاثة أركان لحماية البيئة على المستوى الوطني والدولي وهي: البحث العلمي والتكنولوجي، التشريعات البيئية، التربية البيئية.

في الجزائر هناك عدم تلاؤم بين ما نريده من نهضة وواقع وما يمثله من سلوك وثقافة غير مشجعة على المحافظة على البيئة والاستثمار فيها، والمطلوب هوالكثير من العمل ومضاعفة الجهود وعدم الاستسلام بالموازاة مع الحفاظ على البيئة ومراعاة نظافة المحيط، وكل هذا يتطلب جهدا وتكوينا متخصصا في الميدان قصد نشر الثقافة البيئية، ولهذا الأولوية في الاهتمام الكبير بالتربية البيئية كنشاط إنساني مستمر يقوم بتوعية وتحسيس أفراد المجتمع بالمشاكل البيئية وبتكوين القيم والمهارات البيئية وتنميتها من خلال التكوين اللازم والمناسب ثم يأتي موضوع الوعي البيئي والذي يمكن تعريفه على أساس انه إدراك المواطن لمقومات الجذب البيئي سواء الطبيعية أوالاصطناعية وفهمه لخصائص البيئة وتقييمه لفوائدها الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية في بلادنا وبأهميتها في دفع عجلة الاقتصاد الوطني.

وفيما يخص الذهنيات لا بد من غرس ثقافة بيئية في كل المؤسسات الدينية والثقافية والتعليمية والتربوية بالخصوص لاسيما في المدارس من خلال الشروع في تشجيع ثقافة بيئية لدى الأجيال القادمة. ومن هذا المنطلق أقول أن المشوار يبدأ من المدرسة ومن ثم الانتقال إلى قطاعات أخرى تعتبر الواجهة للبلد، كما ينبغي توسيع العملية من الناحية الاتصالية والإعلامية. فالمحافظة على البيئة وتغيير الذهنيات مرتبط حقيقة بوزارة تهيئة الإقليم والبيئة لكنها أيضا على صلة وثيقة بباقي القطاعات الأخرى لأن السياسات البيئية لا ينبغي أن تكون ناجحة إلا إذا شاركت فيها كافة القطاعات المعنية مثل الشؤون الدينية،التربية والتكوين التعليم والجامعة، الجماعات المحلية، والجمعيات والأحزاب السياسية،الإعلام والاتصال... الخ وحتى المواطن البسيط في الشارع، وكل هذا يتطلب القيام بثورة ذهنية حقيقية ويتطلب أيضا قفزة كبيرة من الناحية الثقافية.

وإذا اقتنعنا بان المعضلة تربوية بالأساس، نستطيع بواسطة التربية وعن طريقها أن ننمي المسؤولية الشخصية عند الأفراد وبالأخص لدى صغار السن الذين سيصبحون مستقبلا هم المسؤولين عن التحولات والتنمية الشاملة. فالدولة والمجتمعات المتحضرة لا يمكنها أن تقوم بتعيين مراقب آومفتش لكل فرد فيها في الالتزام بالنظام العام وتنفيذ الواجبات وصيانة الممتلكات وحماية البيئة، بل يفترض في حراسة وصيانة الطبيعة وحماية البيئة وجود ضمير ذاتي لكل شخص ورقيب على تصرفاته وسلوكياته وهوما يسميه علماء الاجتماع"الأنا الاجتماعي"، وان يكون لدى كل مواطن قدر محدد من المسؤولية في أداء الواجب قبل أن يكون هناك محاسب أوسؤال أونص قانوني.

إذن أعود وأؤكد على أن المعضلة البيئية في الجزائر تربوية وتعليمية ومن خلال التربية والتعليم نستطيع أن نرتقي بشخصيتنا الاجتماعية الوطنية المسؤولة.

لا بد من العودة إلى المدرسة والجامعة، لابد من مدرسة فاعلة يديرها معلم مربي، مدرسة مفتوحة على بيئتها ومحيطها.

إن خلاص الأجيال في الجزائر، وخلاص البلاد برمتها مرهون بالمدرسة وبالجامعة، بالمدرسة وبالجامعة نكون أولا نكون.

توصيات

بالنظر إلى الحالة البيئية والواقع البيئي المعاش في الجزائر، يمكننا القول أن المقترحات البسيطة التالية يمكن أن تشكل نقاط اهتمام متواضعة يمكن بلورتها في إطار عمل مشترك يضم عدة هيئات ومهتمين بقضايا البيئة، ويمكن تطويرها مستقبلا، وهذه المقترحات:

- بالنظر إلى ما سبق يصبح من الضروري دراسة الأزمات التي يمر بها قطاع البيئة وأثرها على تحجيم التنمية الشاملة، ويعتبر من الضروري وجود مركز متخصص لإدارة الأزمات كالتغيرات المناخية والكوارث الطبيعة ذات التأثير الكبير على وضعية البيئة، وتوفير مراكز معلومات ذات تكنولوجيا عالمية ونظم متطورة للاتصال مع العمل بإطارات ذات تكوين عالي وقيادة مدربة على الاستيعاب والتنظيم وتحليل المشكلات البيئية والتنبؤ بالأزمات وإيجاد حلول لها.
- إن الإستراتيجية البيئية الجزائرية، سوف تدعم القوة الوطنية في مجال التنمية المستدامة، وهوما يجب النظر إليه بشكل جدي وفعال، وينبغي أن يرصد لها الموارد المالية والبشرية اللازمة لتحقيقها بشكل علمي وعملي مدروس؛ ولابد في هذا المقام من إيجاد مدراء بيئيين محترفين ومكونين وأصحاب مستوى علمي وأكاديمي على المستوى المركزي والمحلي وفي كل المؤسسات البيئية لحسن إدارة الإستراتيجية البيئية وتمكينها من تحقيق أهدافها. ولابد أيضا، من إعداد الإطارات البشرية وتكوينها التكوين اللازم والمناسب وإكسابها المهارات والخبرات في تنفيذ المهام والبرامج البيئية وإسناد المهام المحددة لها.
- تشجيع ودعم الباحثين والجامعيين ورجال العلم والثقافة كونهم يقودون عصر التنوير البيئي وتوسيع مجال الإدراك وزيادة الوعي البيئي والفهم لشؤون البيئة وحتمية القضاء على التلوث الذي يحدث فيها، وأيضا المؤسسات البيئية وكل المؤسسات الأخرى في الدولة لتسليط الضوء على وضعية البيئة والحفاظ عليها، وإيجاد حلول لمشاكلها في الجزائر ومواصلة إقامة المهرجانات والمعارض والملتقيات والندوات ذات الصلة بالمواضيع البيئية ومختلف تخصصاتها.
- دعم الجمعيات الوطنية ذات الطابع البيئي والموجودة فعلا في الميدان من خلال برامج هادفة في مجال التوعية البيئية ونشر الثقافة البيئية وتهيئة المناخ لإيجاد مجتمع جزائري صالح وحاضن للبيئة وواع بقيمة الموارد الطبيعية والمحميات الطبيعية. الجمعيات البيئية المؤهلة لتقديم الاقتراحات والحلول والبدائل لتعزيز السلوكيات البيئية الايجابية لدى المواطنين، وهذا سيؤدي بدوره ولا محالة إلى زيادة الولاء للوطن والرغبة في الحفاظ على صون وسلامة البيئة.
- لابد من الاستمرارية في توعية المواطنين بكل السبل المتاحة بالآثار الايجابية للموارد الطبيعة وأهميتها، وكيفية إيقاف التدهور البيئي والمحافظة على الأنواع النادرة من الحيوانات والطيور، بالإضافة إلى زراعة الصحراء، ووقف ظاهرة التصحر والجفاف وتحويل جانب منها إلى مساحات خضراء مزروعة بالغابات والأعشاب. والعمل على إنشاء محميات طبيعية جديدة في إطار التنمية المستدامة.
- الوعي والتثقيف البيئيين من أهم الأشياء التي يجب أن يحرص عليها أصحاب القرار وتكون المسؤولية الأولى في هذا المقام مسؤولية وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة، فهي الأساس في توعية المواطنين بأهمية البيئة وبالمحافظة عليها، وفي هذا الإطار، من الضروري بمكان أن تركز وسائل الإعلام، على الضمير البيئي الذي ينبع من داخل الإنسان وان يعلم المواطن الجزائري انه المعني الأول وبالدرجة الأولى بالبيئة وبالحفاظ على ثرواتها والتي هي ثروته.
- البيئة عنصر أساسي في تنمية السياحية المستدامة وهي رئة الصناعة السياحية ولذا عدم المحافظة على البيئة وصونها وعدم معرفة الأزمات البيئية واحتمالات وقوعها يعني الإساءة إلى سمعه المقصد السياحي، أن السائح لن يعاود زيارة إلى بلد لمس فيه قصورا أوتهاونا في نظافة المحيط أوالحفاظ على البيئة.
- كما هوالحال في بعض الدول السياحية المتقدمة، مثل كندا التي وعت مبكرا بخطورة السياحة الجماهيرية على البيئة وعلى المحيط الاجتماعي والثقافي في مناطقها السياحية، حيث اتخذت مجموعة من الإجراءات العملية لتحويل المشاريع المضرة بالبيئة إلى مشاريع سياحية مستدامة. ولا مجال إذن للدخول في تفاصيل هذه التجربة

الكندية الرائدة والتي نوهت بها المنظمة العالمية للسياحة وقبلت بمقترحاتها، فهي معروفة عند المختصين والمهتمين، ومتوفرة لدى لجنة البيئة التابعة للمنظمة العالمية للسياحة.

لا مناص إذن، من التعلم من التجربة الكندية التي حققت نتائج مرضية في الحد من الآثار السلبية للسياحة على البيئة.

- لابد من القضاء على الصورة السلبية التي يختزلها الوعي بشكل عام والمواطن الجزائري بشكل خاص عن الصحراء، والتي تنطوي على كثير من الجحود لخيرات الصحراء وفضلها على الجزائريين، من خلال التفكير الجاد من أصحاب القرار بتوجيه الاستثمارات في تنمية الموارد الصحراوية في مكانها، وإقامة مراكز تنموية جذابة للسكان لاعمار الصحراء الزاخرة بالمقومات الأساسية للحياة والثروات المعدنية الهامة والطاقة الشمسية الهائلة، الأمر الذي يترتب عليه جذب سكاني كبير للصحراء إذا ما استغلت المقومات الصحراوية بشكل علمي ومدروس. وعلى واضعي الخطط تعزيز وتثمين هذا الاتجاه، إذ من غير المعقول إغفال ٩٥ في المائة من الأراضي الجزائرية ذات الخصوصيات الحضارية والثقافية والمناخية والتنوع النباتي والحيواني الفريد، والتنوع البيولوجي الهائل الذي تظهره محميات الطاسيلي والاهقار)الأحجار(ومتحف علوم الصحاري يجعل من الصحراء الجزائرية ويمكنها من أن تكون أكثر استقطابا للسياحة الصحراوية كنوع من أنواع السياحة البيئية.
- لا بد من الارتقاء بمستوى التعليم البيئي من خلال تطوير المناهج التعليمية والجامعية والتوسع في التربية البيئية ومشاكل التلوث وإبراز أهمية ذلك النوع من التعليم في نشر الوعي البيئي بين أفراد الوطن والعمل على جعل البيئة والمحافظة عليها إحدى المواد المهمة في المقررات المدرسية والبحوث الجامعية.

إن تحسين نوعية الحياة آمر ضروري في أصل واقعنا اليومي الذي يتطلب منا جميعا وفي ظل تنمية متواصلة مستدامة، الأخذ بعين الاعتبار احتياجات الجيل الحاضر والأجيال القادمة وهذا بالتخطيط المحكم. إن حماية البيئة وصيانتها هي أولوية الأولويات، فمستقبلنا في بيئتنا.

المراجع

الكتب

- الدكتور محسن احمد الخضيري، السياحة البيئية، مجموعة النيل العربية، القاهرة مصر، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥.
- الدكتورة نشوى فؤاد، محاضرات في السياحة المتواصلة والبيئة، الطبعة الأولى، دار الوفاء لدينا طباعة النشر، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٥.
- الدكتور حسن احمد شحاتة، التلوث البيئي وإعاقة السياحة، مكتبة الدار العربية للكتاب،القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦.
- الدكتور محمد الصيرفي، السياحة والبيئة بين التأثير والتأثر، دار الهناء للتجليد الفني، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩.
- الدكتور محمد الصيرفي، مهارات التخطيط السياحي، دار الهناء للتجليد الفني، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩.
- الدكتور طارق عبد الفتاح الشريعي، تنمية المبيعات السياحية في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية، مؤسسة حورس الدولية، الإسكندرية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩.
- الأستاذ مصطفى يوسف كافي، صناعة السياحة والأمن السياحي، دار مؤسسة رسلان لطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ٢٠٠٩.
- الدكتور محمد عباس إبراهيم، السياحة والموروث الحضاري دراسة في انتربولوجيا السياحة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الأولى، ٢٠١٣.
- خليف مصطفى غرايبة، السياحة الصحراوية...تنمية الصحراء في الوطن العربي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، الطبعة الأولى، ٢٠١٢.
- رسالة المسجد، مجلة محكمة تصدر عن وزارة الشؤون الدينية والأوقاف الجزائرية، الجزائر، العدد ٢، فيفري ٢٠٠٨.

ندوات

- أعمال المنتدى العربي بالجزائر حول السياحة عامل للحفاظ على التراث الثقافي والطبيعي للألفية القادمة، تنظيم وزارة السياحة، الجزائر العاصمة، ١٨-٢٠ سبتمبر ١٩٩٩.

المراجع القانونية

- البيئة

- القانون رقم ٧٥-٠٣ المؤرخ في ٢٢ ربيع الثاني عام ١٤٠٣ الموافق ل ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٨٣ والمتعلق بحماية البيئة.
- القانون رقم ٠١-١٩ المؤرخ في ٢٧ رمضان عام ١٤٢٢ الموافق ل١٢ ديسمبر سنة ٢٠٠١ والمتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها.
- القانون رقم ٠١-٢٠ المؤرخ في ٢٧ رمضان عام ١٤٢٢ الموافق ل١٢ ديسمبر سنة ٢٠٠١ والمتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة.
- القانون رقم ٠٢-٠٢ المؤرخ في ٢٢ ذي القعدة عام ١٤٢٢ الموافق ل ٠٥ فبراير سنة ٢٠٠٢ والمتعلق بحماية الساحل وتثمينه.
- القانون رقم ٠٣-١٠ المؤرخ في ١٩ جمادي الأولى عام ١٤٢٤ الموافق ل ١٩ يوليوسنة ٢٠٠٣ والمتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.
- المرسوم التنفيذي رقم ٠٨-٢٣٢ المؤرخ في ١٩ رجب عام ١٤٢٩ الموافق ل٢٢ يوليوسنة ٢٠٠٨ المتضمن القانون الأساسي الخاص بالموظفين المنتمين إلى الأسلاك الخاصة بالإدارة المكلفة بالبيئة وتهيئة الإقليم.

المياه-الغابات – الصحة- الصحة النباتية- حماية التراث الثقافي-الصيد

- القانون رقم ٨٤-١٢ المؤرخ في ٠٥ شوال عام ١٤٠٣ الموافق ل ١٦ يوليوسنة ١٩٨٣ والمتضمن قانون المياه والمعدل والمتمم.
- القانون رقم٨٤-١٢ المؤرخ في ٢٣ رمضان عام ١٤٠٤ الموافق ل ٢٣ يوليوسنة ١٩٨٤ والمتضمن النظام العام للغابات المعدل والمتمم.
- القانون رقم٨٥-٠٥ المؤرخ في ٢٦ جمادى الأولى عام ١٤٠٥ الموافق ل ١٦ فبراير سنة ١٩٨٥ والمتعلق بحماية الصحة وترقيتها المعدل والمتمم.

- القانون رقم ٨٨-٠٨ المؤرخ في ٠٦ ذي الحجة عام ١٤٠٧ الموافق لأول غشت سنة ١٩٨٧ والمتعلق بحماية الصحة النباتية.
- القانون رقم ٩٨-٠٤ المؤرخ في ٢٠ صفر عام ١٤١٩ الموافق ل ١٥ يونيوسنة ١٩٩٨ والمتعلق بحماية التراث الثقافي.
- القانون رقم ٠٤-٠٧ المؤرخ في ٢٧ جمادي الثانية عام ١٤٢٥ الموافق٥ ل ١٤ غشت سنة ٢٠٠٤ والمتعلق بالصيد.

مناطق التوسع السياحي-التنمية المستدامة للسياحة- الشواطئ- الفندقة

- مناطق التوسع والمواقع السياحية

- القانون رقم ٠٣ – ٠٣ مؤرخ في ١٦ ذي الحجة عام ١٤٢٣ الموافق ل ١٧ فبراير سنة ٢٠٠٣، يتعلق بمناطق التوسع والمواقع السياحية.

- التنمية المستدامة للسياحة

- القانون رقم ٠٣-٠١ مؤرخ في ١٦ ذي الحجة عام ١٤٢٣ الموافق ل ١٧ فبراير سنة ٢٠٠٣، يتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة.

- الإستعمال والإستغلال السياحيين للشواطئ.

- القانون رقم ٠٣-٠٢ مؤرخ في ١٦ ذي الحجة عام ١٤٢٣ الموافق ل ١٧ فبراير سنة ٢٠٠٣، يحدد القواعد العامة للاستعمال والاستغلال السياحيين للشواطئ.

- الفندقة

- القانون رقم ٩٩-٠١ مؤرخ في ١٩ رمضان عام ١٤١٩ الموافق ٠٦ يناير سنة ١٩٩٩، يحدد القواعد المتعلقة بالفندقة.